

المحور الثالث: الوظيفة المالية

إن الهدف الأساسي من الوجود الوظيفي للمؤسسة الاقتصادية هو البقاء في طريق الربح والنمو، ويتم تجسيد ذلك عن طريق الوظيفة المالية، من خلال عملياتها الأساسية التي تركز على البحث في الاحتياجات المالية اليومية للمؤسسة والبحث في المصادر التمويلية بالكمية المناسبة والتكلفة الملائمة، والسهر على إنفاقها بالطريقة الأحسن. كما تعتبر الإدارة المالية نظاما واسعا للمعلومات يستمد بياناته من بقية الفروع المحاسبية والإدارية بغية تحقيق النتائج واتخاذ القرارات في ضوء تلك المعلومات.

1. تعريف الوظيفة المالية

تعتبر الوظيفة المالية وظيفة حيوية كونها ترتبط بكامل الوظائف الأخرى في المؤسسة، فبال تعاون معهم يمكن أن تحدد مختلف الاحتياجات المالية اللازمة، وكذا الأغراض التي ستوجه إليها (مجال صرفها)، وبالتالي البحث عن مصادر لتمويلها. مكن النظر إلى الوظيفة المالية من وجهات نظر مختلفة كما يلي:

- من وجهة النظر النقدية: هي كل الأعمال ذات الطبيعة النقدية.
- من وجهة النظر الاستراتيجية: هي الوظيفة التي يقع على عاتقها ترشيد استخدام الوسائل المتاحة للمؤسسة بغرض الوصول إلى تحقيق الأهداف العامة لها.
- أما وجهة النظر التشغيلية: فمفادها أن هذه الوظيفة تهتم بتوفير السيولة المناسبة لاستمرار المؤسسة وتحقيق الحد الأدنى من الربحية، بالإضافة إلى معالجة كامل المشاكل ذات الطابع المالي والتي تخل بالتوازنات المالية المطلوبة.
- مما سبق يمكن اعتبار الوظيفة المالية بأنها مجموعة المهام والعمليات التي تسعى لتحديد الاحتياجات المالية وإلى البحث عن الأموال اللازمة لنشاط المؤسسة ضمن محيطها المالي، أخذا بعين الاعتبار برامجها وخططها الاستثمارية وحاجاتها اليومية، والعمل على تحقيق أهداف المؤسسة.

2. الأهداف الأساسية للوظيفة المالية

تسعى الوظيفة المالية إلى تحقيق أهداف متعددة نابعة من الأهداف الاستراتيجية للإدارة العليا للمؤسسة، تتمحور هذه الأهداف في النقاط التالية:

أولا- تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة

المحور الثالث: الوظيفة المالية

تزداد قيمة المؤسسة كلما تمكنت من تحقيق نتائج محاسبية ايجابية بشكل مستمر بحيث تتراكم النتائج وتكون فوائض مالية موجبة، تشكل ما يسمى بثروة المؤسسة، كما أن تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة مرتبط بالقرارات المالية في مجالي الاستثمار والتمويل. ويظهر تأثير القرارات المالية على قيمة المؤسسة من خلال حجم العائد الذي يتوقع أن تحققه، ومن خلال حجم المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة. وتتأثر القيمة الحالية للمؤسسة بالعناصر التالية:

□ العائد المتوقع للسهم، إذ يؤدي ارتفاع العائد للسهم إلى زيادة تلقائية في قيمته وقيمة المؤسسة؛

□ الأرباح الموزعة، إذ أن زيادة نسبة التوزيع تزيد من القيمة الحالية للمؤسسة، والعكس صحيح؛

□ التوقيت الذي يحصل فيه المستثمر على عائدات استثماره؛

□ سعر الخصم في السوق، إذ كلما زاد سعر الخصم قلت القيمة الحالية للدينار المتوقع الحصول عليه مستقبلاً؛

□ توقعات المستثمرين بشأن مستقبل المؤسسة ونشاطها لما لذلك من أثر مباشر على الدخل والأرباح الموزعة؛

□ مدى لجوء المؤسسة للاستدانة، حيث قد تؤدي زيادة الاستدانة إلى زيادة الأرباح، لكنها في نفس الوقت تزيد المخاطر المالية؛

□ المخاطر المتعلقة بالنشاط كتوقف الإنتاج، مشاكل النوعية والجودة والمخاطر المتعلقة بالمحيط المالي كارتفاع أسعار الفائدة والصرف... الخ.

ثانياً- توفير السيولة اللازمة

تعتبر السيولة عن قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل المتوقعة منها وغير المتوقعة، عند تاريخ استحقاقها، وهذا من خلال التوفيق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة في الزمن والقيمة لوضع رصيد نقدي مناسب للحاجة. ومن أهم أهداف الإدارة المالية في المؤسسة الحفاظ على مستوى معين من السيولة وإدارته بالشكل السليم للمحافظة على استمرارها، وعدم وقوعها فيما يعرف بالعسر مالي. ويعرف العسر المالي بأنه عدم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المستحقة في مواعيدها، قد يكون مؤقتاً يمكن تجاوزه، أو دائماً يصعب تجاوزه، مما يؤدي في النهاية إلى تصفية المؤسسة وإنهاء وجودها.

المحور الثالث: الوظيفة المالية

وهناك بعض الأسباب التي قد تؤثر على سيولة المؤسسة نوجزها فيما يلي:

□ استثمار المؤسسة لأموالها في أصول يصعب تحويلها إلى نقدية سائلة في

الوقت المناسب؛

□ عدم التوافق الزمني بين التدفقات النقدية الخارجة والتدفقات النقدية

الداخلية؛

□ الخسائر المتتالية من أعمال المؤسسة مما يؤدي إلى استنزاف الموارد المالية

للمؤسسة.

ثالثا- زيادة الربحية (المردودية)

الربحية هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعتبر الربحية هدفا للمؤسسة ومقياسا للحكم على كفاءتها. وتعتبر الربحية هدف أساسي لجميع المؤسسات، وأمر ضروري لبقائها واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها، لذا نجد أن جهدا كبيرا من الإدارة المالية في المؤسسة يوجه بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها، لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه من الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر.

3. وظائف الإدارة المالية

إن دور الإدارة المالية لا ينحصر في عملية الحصول على الأموال فقط، وإنما في كيفية استخدامها وتوزيعها على القرارات الاستراتيجية التي تتخذها المؤسسة، وفي هذا الإطار نستطيع أن نحدد وظائف الإدارة المالية فيما يلي:

أولا- تقدير الاحتياجات المالية أو التخطيط المالي

تعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف الإدارة المالية، وعلى الإدارة المالية ممارستها بالتنسيق مع الإدارات الأخرى، حيث تضمن هذه الوظيفة قيام المدير المالي بالتعرف على الاحتياجات المالية للمؤسسة، الطويلة الأجل منها والقصيرة، وذلك في ضوء خططها المستقبلية، بالاستعانة بمجموعة من الأدوات كالموازنات النقدية التقديرية وتحليل التعادل والروافع المالية.

ثانيا- تحديد القرارات الاستثمارية

المحور الثالث: الوظيفة المالية

تشمل جميع القرارات التي تتعلق ببنية أصول المؤسسة وقرارات تصنيفها، مع التأكد من أن هذه الأخيرة قد وجهت لأفضل استخدام اقتصادي لتحقيق أكبر عائد ممكن، دون إهمال درجة المخاطرة المرتبطة بها، لأنه كلما زادت الرغبة في تحقيق عائد أكبر زادت المخاطرة لوجود علاقة طردية بينهما، لذلك يجب تقييم قرارات الاستثمار في ضوء المتغيرين العائد والمخاطرة . ويمكن تصنيف قرارات الاستثمار إلى:

■ قرارات استثمارية قصيرة الأجل: تتعلق هذه القرارات بتحديد حجم الاستثمار في الأصول المتداولة والتي تشكل جزءا هاما من حركة الاستثمار الداخلي للمؤسسة، وتعتبر هذه القرارات من الانشغالات الأساسية للإدارة المالية فيما يتعلق بإدارتها لرأس المال العامل لما تقتضيه من ضرورة الموازنة بين الربحية والسيولة .

■ قرارات استثمارية طويلة الأجل: تتعلق هذه القرارات بتحديد حجم الاستثمار في الأصول الثابتة، ويتصف هذا النوع من القرارات بضخامة المبالغ المستثمرة فيه وطول مدته ويتضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل وتتوقف عليه العملية الإنتاجية للمؤسسة .

■ قرارات استثمارية إستراتيجية: تهتم هذه القرارات بالتخطيط الاستراتيجي للمؤسسة والمتمثل في توسع ونمو المؤسسة

(المحافظة على القطاعات القائمة وتطويرها أو التخلي عن بعضها)، الحفاظ والسيطرة على حصص السوق المحلية، التصدير للأسواق الخارجية. هذا النوع من القرارات تبدأ نتائجه بالظهور في الفترات المستقبلية وعلى المدى الزمني الطويل .

ثالثا- اتخاذ القرارات التمويلية

هي قرارات تتعلق باختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمؤسسة لتحقيق قرار الاستثمار وتشغيله. هذا النوع من القرارات يؤثر على البنية التمويلية للمؤسسة ويفرض عليها الحذر في الاختيار بين البدائل التمويلية المتاحة لها والمتمثلة في:

■ الاختيار ما بين رؤوس الأموال المقدمة من طرف المساهمين والمقدمة من الدائنين أي الاختيار ما بين الأموال الخاصة أو الاستدانة، وهو من أهم القرارات كونه يؤثر بصفة مباشرة على حجم الخطر الذي يتحمله المساهمون.

المحور الثالث: الوظيفة المالية

- الاختيار ما بين إعادة استثمار الأرباح المتحصل عليها من طرف المؤسسة أو توزيعها حسب ما جاءت به العقود التأسيسية وقرارات الجمعية العامة. وهو قرار يؤثر بصفة مباشرة على طاقة التمويل الذاتي للمؤسسة.
- الجمع ما بين التمويل الذاتي والتمويل الخارجي في آن واحد (مزيج تمويلي)، فتتكون مصادر تمويل المؤسسة في هذه الحالة من:
 - ✓ الأموال الخاصة: وهي الأموال التي أحضرها ملاك المؤسسة عند التأسيس أو التي نشأت من جراء النشاط الممارس خلال دورة الاستغلال.
 - ✓ الديون المالية: وهي الأموال الأجنبية والتي تترتب عنها تدفقات مالية خارجية (فوائد وأعباء مالية).

رابعاً- القيام بالرقابة المالية

يتلزم مع وضع الخطط المالية وجود نظام رقابة جيد يمكن الإدارة المالية من مقارنة الأداء الفعلي مع المتوقع لكي يتم التعرف على الانحرافات وأهميتها وتقصي أسباب حدوثها، ثم إيجاد الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات. وتشمل أدوات وأساليب الرقابة المالية: التحليل المالي، العائد على الاستثمار، تحليل مصادر واستخدامات الأموال.

خامساً- تحديد كيفية توزيع الأرباح

تتضمن سياسة توزيع الأرباح العناصر الآتية:

□ تحديد نسبة وزمن توزيع الأرباح على المساهمين؛

□ احتجاز كل الأرباح لغرض التمويل الذاتي؛

□ احتجاز جزء وتوزيع الباقي؛

□ كما تتضمن العمل على استقرار معدلات التوزيع على المدى الزمني.

وفي هذا السياق على الإدارة المالية للمؤسسة أن تنتبه لقراراتها المرتبطة بتوزيع الأرباح لأن قرارات التوزيع ترتبط ارتباطاً قوياً بالقرارات التمويلية، باعتبار أن الأرباح غير الموزعة تعتبر من بين أهم مصادر التمويل من جهة، بالإضافة إلى ميزتها في زيادة قدرة المؤسسة على الاقتراض من جهة أخرى.